

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Ahram
DATE:	10-December-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	1,000,000
TITLE :	Minister of Health to Al Ahram: EGP 2.7 billion increase in health insurance budget
PAGE:	01-14
ARTICLE TYPE:	MoH News
REPORTER:	Hossam Zayed

وزير الصحة : ٢,٧ مليار جنيه زيادة في ميزانية التأمين الصحي

كتب. حسام زايد: صرح الدكتور أحمد عماد، وزير الصحة والسكان، بأن مجلس الوزراء أقر مشروع القانون الجديد، لزيادة ميزانية التأمين الصحي بقيمة ٢,٧ مليار جنيه، وتم رفعه إلى رئاسة الجمهورية، ومن المنتظر صدور القانون خلال فترة قصيرة.

وقال وزير الصحة . في تصريحات لـ «الأهرام» . إن هيئة التأمين الصحي تخدم ٥٠ مليون مواطن، وتقدر ميزانيتها الحالية بـ ٦ مليارات جنيه سنوياً، وهي غير كافية لتلبية الاحتياجات، لذا فقد تقرر زيادتها، حيث سيتم تخصيص ١,٤ مليار جنيه لتحسين مستوى أداء الخدمة، و١,٣ مليار جنيه لرفع المستوى المعيشي للعاملين بالهيئة، وعددهم ٤٤ ألفاً، لمساواتهم بزملائهم الذين تم تطبيق كادر الأطباء عليهم. [تفاصيل أخرى ص ١٤]

قانون بتعديل الاشتراكات خلال أيام :

وزير الصحة : الحكومة توافق على زيادة ميزانية التأمين الصحي بقيمة ٢,٧ مليار جنيه

« كتب. حسام زايد:

عرضت على الدكتور متى مينا مشروع رئيس الجمهورية لإيجاد الأطباء للتدريب بإنجلترا، ووجهت بعد ذلك برفضها المشروع. كما رفضت نظام تدريب الأطباء. إلا بعد أن تقوم بدراسة المشروع. كما رفضت أن يعرض على مجلس النواب قبل العرض عليها هي شخصياً.

ومن ناحية أخرى أعلنت وزارة الصحة والسكان الخطة السنوية الخاصة بمكافحة أمراض الشتاء لهذا العام، وأشارت الوزارة إلى أن الرزاز هو الطريقة الرئيسية التي تسهم في نقل تلك الأمراض، حيث تؤدي الأحوال المناخية السائدة في فصل الشتاء إلى خلق ظروف مناسبة لنشر الأمراض، وتلعب العادات غير السليمة دوراً كبيراً في انتقال مسبباتها من شخص لآخر. وتهدف الخطة إلى منع حدوث تشنجات وبائية لبعض الأمراض التي تنتشر في فصل الشتاء. كذلك الحد من حدوث أمراض الجهاز التنفسي مثل التهاب السحايا والحصبة والنكاف والتهانوز. ومن ناحية أخرى استعدت الصحة لمواجهة الأمراض المعدية بالمنشآت التعليمية، بخطة للوقاية والتعامل مع الأمراض المعدية والشروط الصحية الواجب توافرها على مستوى المنشآت التعليمية.

وتتضمن الخطة مكافحة أهم الأمراض المعدية التي قد تحدث على مستوى المنشآت التعليمية مثل التهاب السحايا، الحصبة، الحصبة الألمانية، التهاب الغدة الكظرية، والتهانوز.

حضرها إلى الوزارة لمقابلتها. وكان الوفد ممثلاً في الدكتور حسين خيرى نقيب الأطباء، والدكتور متى مينا وكيه النقابة، ومجموعة أخرى من نقابة الأطباء، وقمت بشرح كل الرامح لهم. وهم يعلمون علم اليقين بقرص صدور هذا القانون. وقام نقيب الأطباء، أسس الأول بزيارتي وطلب منى الاستعلام عما وصل إليه هذا القانون، وأبلغته أن القانون سيتم إقراره خلال فترة وجيزة خاصة وأن جميع مراحل انتهت.

ورغم ذلك فوجئت بأن نقابة الأطباء تنظم وقفة احتجاجية يوم السبت المقبل لعدم تطبيق قانون الكادر على الأطباء، بالتأمين الصحي، وهو أمر غير مبرر في الوقت الذي نادى فيه بالاستقرار. خاصة أن كل شيء انتهى وتم إقرار القانون بالفعل من مجلس الوزراء لمساواة الأطباء، بالتأمين الصحي بزملائهم في الكادر، وسيتم صرف الزيادة بمجرد إصدار القانون رغم أنه يحتاج لبعض الوقت لحصول الاشتراكات التي من شأنها زيادة للزيارات.

وأشار إلى أنه وضع نظاماً جديداً لتدريب الأطباء، وهيكلا لتدريب أطباء وزارة الصحة وعرضه على رئيس الجمهورية. وقال أن الرئيس كلفني بزيارة إنجلترا للاطلاع والاستفادة من تجربتهم في مجال الخدمة الصحية وجلبها مع النظام الصحي المصري، وعرض إياد ١٠٠٠ طبيب على حساب رئاسة الجمهورية سنوياً للتدريب في إنجلترا، وبالفعل

الجميع به، ويضمن ذلك توفير ٨٠٠ مليون جنيه، ويقوم بتحويل هذا الاشتراك التأمين الاجتماعي ويقوم بتحويله لحساب هيئة التأمين الصحي.

والتعديل الثاني يتعلق بقانون ٩٩ لعام ٩٢ الخاص بطلب الدارسين لرفع قيمة الاشتراك السنوي من ٤ جنيهات إلى ١٢ جنيه في العام بواقع جنيه واحد في الشهر، فيما تقوم الدولة بدفع ١٢ جنيه عن كل طالب، وتقوم بتحويله لوزارة التربية والتعليم وتحويله للتأمين الصحي.

والتعديل الثالث هو قانون ٨٦ عام ٢٠١٢ الخاص بالواليد والرضع لرفع قيمة الاشتراك من ٨ جنيهات في العام ليصبح ١٢ جنيه، فيما تدفع الدولة أيضاً ١٢ جنيه عن كل طفل، ويقوم بتحويله مكاتب الصحة وتحويله للتأمين الصحي.

ويبقى التعديل الرابع وهو رفع رسوم السجلات من ١٠ قروش إلى ٥٠ قرشاً، كما تقوم خزنة الدولة بتحويل حصتها كل ٣ أشهر لهيئة التأمين الصحي. وسوف تبلغ قيمة ما ترتب على تطبيق كل تلك التعديلات ٢,٧ مليار جنيه يتم إنفاقها بالتخصصات التي سبق ذكرها.

وأوضح الوزير أنه عندما تسلم مهام الصحة تسلم هذا القرار بقانون وعرضه على رئيس مجلس الوزراء، الذي أوضح بدوره أنه تم إقراره بالفعل، وأرسل إلى رئاسة الجمهورية التي هي بصدد إصداره. ولقد استقبلت وفداً من نقابة الأطباء

أكد الدكتور أحمد عماد وزير الصحة والسكان أن مشروع القانون الجديد لزيادة ميزانية التأمين الصحي بقيمة ٢,٧ مليار جنيه تمت الموافقة عليه وإقراره من مجلس الوزراء. ورفعه إلى رئاسة الجمهورية ومن المتوقع أن يصدر خلال مدة وجيزة. وأن الزيادة المقررة لميزانية التأمين الصحي الجديد يتم تخصيص ١,٤ مليار جنيه منها لتحسين مستوى أداء الخدمة بالهيئة. و١,٣ لتحسين المستوى المعيشي للعاملين بالهيئة ويبلغ عددهم ٤٤ ألفاً من جميع الفئات ومساواتهم بزملائهم الذين طبق عليهم كادر الأطباء. نظراً لأنه قانون الكادر لم يخاطب الهيئات ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة ومن بينها هيئة التأمين الصحي.

وأوضح وزير الصحة في تصريحات خاصة لـ «الأهرام» أن مشروع القانون بزيادة ميزانية هيئة التأمين الصحي تم اقتراحه نظراً لأن هيئة التأمين الصحي تعتمد على التمويل الذاتي من حصيلته اشتراكات المؤمن عليهم، وتخدم نحو ٥٠ مليون مواطن، وميزانياتها ٦ مليارات في السنة وهي غير كافية بكل المقاييس لتلبية احتياجات المتعلمين. وكان المقترح رفعها إلى ٢,٧ مليار جنيه ونظراً لأن الهيئة لا يمكنها الحصول على تمويل بدون تحصيل اشتراكات. فقد تم وضع بعض البنود التي من شأنها تعديل قيمة الاشتراكات للتأمين الصحي، وتشمل تعديل قانون ٢٢ ليطبق بدلاً من قانون ٧٩ ويعمل